مراحل
النشأة والتأليف
في علم فقه الحديث

ليلى لطفي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم الشخصي والعائلي: ليلى لطفي

الجنسية: مغربية

المستوى العلمي: ماستر متخصص في تدريس علوم الشريعة

البريد الإلكتروني: laila.lotfi1780@gmail.com

مراحل النشأة والتأليف في علم فقه الحديث

الحمد لله الأول والآخر، الظاهر الباطن، القادر القاهر، حمدا على تفضله وهدايته، وفزعا إلى توفيقه وكفايته، ووسيلة إلى حفظه ورعايته، ورغبة في المزيد من كريم آلائه وجميل بلائه، وشكرا على نعمه التي عظم خطرها عن الجزاء، وجل عددها عن الإحصاء.

وصلى الله وسلم وبارك على محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحابته أجمعين وسلم تسليما.

أما بعد:

لما كان القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي، وكان محمد صلى الله عليه وسلم هو الواسطة بين الله وعباده في تبليغ شرعه ودينه، كانت هذه الشريعة كلها متلقاة عنه.

وعليه فقد قسم العلماء مصادر الشريعة إلى:

-وحي متعبد بتلاوته، وهو القرآن الكريم

-وحي غير متعبد بتلاوته، وهي السنة النبوية

ولما كان تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلي لا جزئي، كان محتاجا إلى بيان، وهي الوظيفة التي قامت بها السنة، فقد قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[2].

1 - سورة النحل: الآية 44

2. سورة النحل: الآية 64

ويشمل هذا البيان:

- تبيين المجمل: كتبيان كيفية الصلاة وعدد ركعاتها؛
- تخصيص العام: كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها؛
- تقييد المطلق: كبيان موضع قطع يد السارق؛
- إنشاء حكم سكت عنه القرآن.

ومن ثم يتبين أن لعلم الحديث ارتباطا وثيقا بالفقه الإسلامي، لأن الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء، وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو لا شك منهار.

وعلى هذا الأساس يعتبر الحديث النبوي الشريف المصدر الثاني من مصادر الاستدلال بعد كتاب الله عز وجل، فهو البيان العملي للقرآن الكريم؛ لذلك نجد أن علماء المسلمين اهتموا بجمعه، ودراسته، وشرحه، وبيان الأحكام المستنبطة منه؛ في العقيدة، والتشريع، والأخلاق ونحوها، ومن هذه العلوم التي ظهرت: علم فقه الحديث، باعتباره الأساس في بناء الأحكام الشرعية؛ لأنه في الغالب لا يمكن الوقوف على الحكم الشرعي إلا بالرجوع إلى نصوص السنة المطهرة، لاحتوائها معاني جامعة في الأحكام، تنير الطريق للمستدل، وتأخذ بيده للحكم وفق القواعد العلمية، مما يُلزِم طالب العلوم الشرعية أن يكون ذا عناية بالأحاديث النبوية المتضمنة للأحكام الشرعية.

مرحلة جمع الأحاديث النبوية في مؤلفات مستقلة

لقد اعتنى علماء الإسلام عناية بالغة بأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، والبحث في متنها وسندها ودلالتها، على اختلاف بينهم في معايير القبول والرد، وكذا تفاوت مناهجهم في التأليف، مما أثمر ظهور أنواع من التآليف الحديثية.

ونظرا لتعددها سيتم الاقتصار على بعضها فقط، وهي:

- الموطآت؛
- المصنفات؛
- الصحاح؛
- السنن.

الموطآت:

شكلت الموطآت بدايات التأليف في الأحكام الفقهية على الأبواب، إذ كان التدوين معروفا قبل ذلك، لكن التأليف على الأبواب لم يكن معروفا آنذاك، وهذا ما أشار إليه ابن حجر بقوله:"...**وهذا بالنسبة إلى الجمع بالأبواب (يقصد الأولية) أما جمعُ حديث إلى مثله في باب واحد فقد سبق إليه الشعبي، فإنه روي عنه أنه قال: هذا باب من الطلاق جسيم، وساق فيه أحاديث** "[3] وقد أورد السيوطي كلام ابن حجر هذا في سياق حديثه عن بدايات التصنيف في الحديث الصحيح المجرد، حيث ساق أسماء مجموعة من العلماء الذين كان لهم السبق في جمع الأحاديث النبوية في مصنفات خاصة.

وقد صنف بعض أهل العلم موطآت خاصة بهم على غرار صنيع مالك رحمه الله، كابن أبي ذئب "**الذي صنف موطأ أكبر من موطأ مالك، فقيل لمالك: ما الفائدة من تصنيفك؟ قال: ما كان لله بقي.**"[4]

فموطأ مالك كتاب حديث ونظر فقهي، يذكر فيه الإمام مالك في الغالب أحاديث الباب، ثم يردفها بموافقة عمل أهل المدينة أو مخالفته، كما ينقل رأي فقهاء الصحابة وأئمة التابعين، كسعيد بن المسيِّب، وكثيرا ما يذكر خلاصة ما يراه في المسألة.

المصنفات:

المصنفات هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، إلا أنها تشتمل على الحديث الموقوف والمقطوع، بالإضافة إلى الحديث المرفوع، وهي تضم معظم أبواب الدين، من العقائد والأحكام والآداب.

ويتمثل الفرق بين المصنفات والسنن؛ في كون المصنفات تشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، بينما تشتمل السنن في الغالب على الأحاديث المرفوعة فحسب.

ومن أشهر المصنفات: مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ) ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة (ت235هـ)، الذي يعتبر من أشهر المصنفات حتى قال فيه ابن كثير: "**لم يصنف أحد مثله قط لا قبله ولا بعده**"[5] فقد رتب ابن أبي شيبة مصنفه على الكتب الفقهية حيث أدرج تحت كلٍّ

---

3 تدريب الراوي في شرح تقريب النووي (94/1) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة

4 تدريب الراوي في شرح تقريب النووي (93/1)

5 . البداية والنهاية (346/10) لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى 1408، هـ – 1988

منها عددا من الفروع الفقهية، تحت كل فرع عدد من النصوص الحديثية، منها المرفوع والموقوف، والمقطوع، بغض النظر عن مدى استيفاءها شروط الصحة.

ومصنف بقي بن مخلد الذي قال فيه ابن حزم رحمه الله في سياق حديثه عن كتب المالكية التي أُلِّفت بالأندلس: " **ومنها في الحديث مصنفه** (يقصد بقي بن مخلد) **الكبير الذي رتبه على أسماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم، فروى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ونيف. ثم رتب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام، فهو مصنف ومسند...أربى فيه على مصنف ابن أبي شيبة وعلى مصنف عبد الرزاق وعلى مصنف سعيد بن منصور**"[6]، فقد ذكر ابن خير أنه يقع في مئتي جزء[7].

ومن أهم ميزات المصنفات:

-ترتيبها على الأبواب الفقهية؛

-إيراد الموقوف والمقطوع إلى جانب المرفوع؛

-ذكر آراء أهل العلم.

الصحاح:

ظهرت كتب الصحاح بعد بروز عدد من المحدثين الذين اهتموا بإفراد الأحاديث الصحيحة بالتصنيف، وقد أطلق على بعضها "الجوامع" لأنها حوت جميع أبواب الدين، ولعل من أهمها "الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه" لمحمد بن إسماعيل البخاري، وقد كان الملحظ الفقهي في هذا الكتاب قويا، يقول ابن حجر: " **ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب حسب تناسبها** "[8] ، ولأجل هذا الملحظ احتل صحيح البخاري مكانة سامية في التراث الإسلامي عند كل من الفقهاء والمحدثين على حد سواء.

---

6 . رسائل ابن حزم الأندلسي (179/2) لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، سنة النشر: 1987م

7 . فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: 117) لأبي بكر محمد بن خير اللمتوني الأموي الإشبيلي (المتوفى: 575هـ)، المحقق: محمد فؤاد منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م

8 فتح الباري شرح صحيح البخاري، (8/1) لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، 1379هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب

ثم يليه صحيح الإمام مسلم، وقد اختلف في تسميته، إلا أن ابن خير في فهرسته ذكر أن اسم الكتاب هو: "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله."[9]

ومن المعلوم أن كتب الصحاح لم تكن على وزان واحد، بل إن من مصادر الصحيح من اشترط أصحابها الصحة والتزموا بها كالبخاري ومسلم، ومنهم من اشترطها ولم يلتزم بها كابن خزيمة وابن حبان والحاكم في المستدرك، وابن خزيمة أقرب إلى التزامها من ابن حبان والحاكم.

وكل الصحاح كان يلتفت أصحابها للملحظ الاستنباطي، إما بالتنصيص على هذه الاجتهادات في تراجم الأبواب، أو بترتيبها على الأبواب الفقهية بما ييسر أمر النظر فيها، إلا "المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع" لابن حبان فقد نحى منحى آخر، إذ قسم صحيحه: إلى الأوامر والنواهي والأخبار والإباحات وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما جعل صحيح ابن حبان يغلب عليه الطابع الأصولي.

السنن:

السنن: في اصطلاح أهل الحديث: الكتب التي تجمع الأحاديث المرفوعة المرتبة على الأبواب الفقهية، فعلى هذا المعنى تكون السنن خاصة بالأحاديث المسندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن الكتب المقدمة في هذا النوع من التصانيف: "سنن أبي داود" رحمه الله، فإنه ألف كتابه على سبيل الاستقصاء للأحاديث المتضمنة للأحكام، وفي هذا يقول في رسالته إلى أهل مكة**": ولا أعرف أحدا جمع على الاستقصاء غيري**"[10]، وقد قصد رحمه الله إلى تدوين كل الأحاديث التي تُعتبر أصولا في الفقه – وهذه ميزة كبرى- ، يقول الإمام الخطابي: "**وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه، مالا نعلم متقدما سبقه إليه ولا متأخرا لحقه فيه.**"[11]

ثم يليه "سنن الترمذي" واسمه: "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل"[12]، ومن خلال تسميته يظهر أن هذا المؤلَّف جمع بين كل من كتب "الجوامع" والسنن"، لذلك عده بعض أهل العلم من الجوامع، باعتبار شموله لأبواب أخرى غير الفقه،

---

9 فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: 85)

10 . رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه (ص:26) لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (المتوفى: 275هـ)، المحقق: محمد الصباغ، الناشر: دار العربية – بيروت

11 . معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود (8/1) لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: 388هـ)، الناشر: المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى 1351 هـ – 1932 م

12 . أثبت هذه التسمية للمصنف ابن خير في فهرسته (ص: 98)

كما يظهر من العنوان أن الترمذي لم يشترط الصحة في كتابه، وإنما كان ملحظه فقهيا حيث ضمن شطر كتابه أقوال الفقهاء، فقال رحمه الله: "**وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء**"[13] ثم سرد أسماء الفقهاء وشيوخه الذين حدثوه عنهم.

بالإضافة إلى ذلك فقد تميز الترمذي في سننه من جهتين:

- ✓ الأولى: جمعه بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة وتعليقه عليها؛
- ✓ الثانية: بروز الجانب الفقهي عند الترمذي من خلال تراجمه للأبواب.

وهنالك سنن أخرى كما هو معلوم لدى طلبة العلم، لذلك سيتم تجاوز التفصيل فيها، ويُكْتفَى بذكرها تباعا من باب الاختصار، وهي: "سنن النسائي" و"سنن ابن ماجه" و"سنن البيهقي" ثم "سنن الدارمي".

شروحات المتون الحديثية

أعقب مرحلة الجمع والتصنيف للمادة الحديثية ظهور مؤلفات تشرح المتن الحديثي من مختلف جوانبه، لغوية كانت أو فقهية أو أصولية، الأمر الذي أسهم في تيسير تحصيل المادة العلمية على الطلبة، الذين صاروا يدرسون الفقه موازاة مع الحديث.

ومن العلماء الذين شرحوا السنن:

- حمد بن محمد الخطابي (388هـ) في "معالم السنن"، حيث قام بشرح سنن أبي داود؛ فجعله صلة الوصل بين الفقهاء والمحدثين، حيث قال: "**رجوت أن يكون الفقيه إذا نظر إلى ما أثبتُّه في هذا الكتاب من معاني الحديث، ونهجته من طرق الفقه المتشعبة عنه، دعاه ذلك إلى طلب الحديث وتتبع علمه، وإذا تأمله صاحب الحديث رغَّبَهُ في الفقه وتعلمه.**"[14]
- ابن عبد البر (463هـ) الذي شرح الموطأ في كتابين عظيمين وهما: "الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار" و"التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"؛ وقد غلبت الصنعة الحديثية في التمهيد، بينما كانت الصنعة الفقهية هي المهيمنة في (الاستذكار)، بالإضافة إلى أن ابن عبد البر رتب

---

13 . ذكر ذلك الترمذي في آخر باب عقده في كتابه "الجامع" والمعروف بسنن الترمذي (231/6) لمحمد بن عيسى الترمذي (المتوفى: 279هـ) باب في فضل الشام واليمن، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: 1998 م

14 . معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود (5/1) لأبي سليمان حمد بن محمد البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: 388هـ)، الناشر: المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى 1351 هـ – 1932 م

التمهيد على شيوخ مالك ترتيبا معجميا، في حين قام بشرح الاستذكار على ترتيب الموطأ برواية يحي الليثي.

- أبو الوليد الباجي (474هـ) الذي شرح الموطأ في كتابه "المنتقى" والذي اختصره من كتاب "الاستيفاء" وقد اقتصر في المنتقى على الكلام في معاني ما يتضمنه الحديث من المسائل الفقهية، المرتبطة بما يتعلق بها في أصل كتاب الموطأ؛ " **ليكون شرحا له وتنبيها على ما يستخرج من المسائل منه، ويشير إلى الاستدلال على تلك المسائل والمعاني التي يجمعها وينصها ما يخف ويقرب، ليكون ذلك حظ من ابتدأ بالنظر في هذه الطريقة من كتاب الاستيفاء إن أراد الاقتصار عليه، وعونا له إن طمحت همته إليه** "[15]، فالباجي من خلال كلامه هذا يشير إلى أن الاقتصار على المنتقى كاف لطالب العلم، لكن إن هو طمح إلى كتاب الاستيفاء، يكون المنتقى توطئة وتمهيدا تمكنه أن يصل عبرها إلى الاستيفاء، ولكن مع الأسف الشديد أن كتاب الاستيفاء لايزال مفقودا إلى يومنا هذا.
- ابن العربي (543هـ) الذي قام بشرح الموطأ في كتابين أحدهما: "المسالك في شرح موطأ مالك" والآخر "القبس على موطأ مالك بن أنس" وتتجلى العلاقة بين الكتابين في كون ابن العربي استوعب "**في كتابه "المسالك" أغلب ما في كتابه "القبس"، وأضاف عليه إضافات كثيرة، والمتأمل في عنوان الكتابين يدرك هذا المعنى، فـ "القبس" عبارة عن لمحات دالة على المراد، جعله مؤلفه إملاء على أبواب "الموطأ"، وجمعا لما فيها من الأحاديث والآثار، فهو لم يعن بشرح كل الأحاديث والآثار الواردة في "الموطأ"؛ بل كان رحمه الله، يأتي إلى الباب الذي تعددت فيه الروايات، فإذا كان المآل فيها واحدا، شرح منها حديثا واحدا، وكأنه بذلك شرح جميع الباب.**

أما "المسالك" فقد تتبع فيه المؤلف ألفاظ الأحاديث حديثا حديثا، مبينا لمعانيها وموضحا لأحكامها"[16] وعليه يمكن اعتبار كتاب القبس مختصرا لكتاب المسالك، حيث بسط القول في هذا الأخير ما أجمله في الكتاب الأول 'القبس'.

---

15. المنتقى شرح الموطإ (2/1) لأبي الوليد سليمان بن خلف التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: 474هـ)، الناشر: مطبعة السعادة – بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، 1332 هـ

16 المسالك في شرح موطأ مالك (23/1) للقاضي أبي بكر محمد عبد الله بن العربي المعافري (المتوفى سنة: 543 هـ)، تحقيق: محمد بن الحسين السليماني – عائشة بنت الحسين السليماني، قدم له: يوسف القرضاوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1428 هـ – 2007م.

كما قام ابن العربي أيضا بشرح سنن الترمذي في كتابه "عارضة الأحوذي"؛

- ابن رجب (795هـ) الذي شرح صحيح البخاري في كتابه "فتح الباري"، ومثله ابن حجر العسقلاني (852هـ) غير أن كتاب ابن رجب فُقد أغلبه، لذلك ضعُفت العناية به على نفاسته وعلو كعب مؤلفه في الصناعتين الحديثية والفقهية.
- ابن دقيق العيد (702هـ) الذي قام بشرح كتاب عمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي، في كتابه الفريد "إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام" وقد تعرّض في شرحه هذا لكثير من العلوم، كعلوم الحديث، والفقه، والأصول، واللغة، حيث برزت إمامة ابن دقيق العيد في الفقه وأصوله وقواعده، من خلال القضايا والمسائل التي ناقشها خلال شرحه للأحاديث.

إلى غير ذلك من الشروحات الكثيرة التي لا تعد ولا تحصى.

كتب فقه الحديث

وشاء الله تعالى أن تظهر جفوة بين المحدثين والفقهاء، فبعد أن كان المحدث فقيها والفقيه محدثا انفرد كل واحد بصناعته، وغابت عنه أمور من الصناعات الأخرى، وقد كانت بضاعة الفقهاء الحديثية هزيلة إلى درجة أن اتفق أهل الحديث على عدم قبول رواية فقيه، إذ كان الغالب على هذا الأخير العناية بمحل الاستشهاد فحسب، وفي هذا الصدد يقول الإمام ابن حبان: "**الفقيه إذا حدَّث من حفظه، وهو ثقة في روايته، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره؛ لأنه إذا حدث من حفظه فالغالب عليه حفظ المتون، دون الأسانيد، وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه، كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظُون إلا متنه، ...فإذا حدَّث الفقيه من حفظه ربما صحّف الأسماء، وقلب الأسانيد، ورفع الموقوف، وأوقف المرسل، وهو لا يعلم لقلة عنايته به، وأتى بالمتن على وجهه، فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب أو يوافق الثقات في الأسانيد**"[17] ويعقب الإمام ابن رجب الحنبلي على كلام ابن حبان بما يجلي حقيقة رواية الفقهاء، فيقول وهو الخبير بالصناعتين رحمه الله: " **هذا إن كان الفقيه حافظا للمتن، فأما من لا يحفظ متون الأحاديث بألفاظها من الفقهاء، وإنما يروي الحديث بالمعنى فلا ينبغي الاحتجاج بما يرويه من المتون، إلا بما يوافق الثقات في المتون، أو يحدث**

17. كتاب المجروحين من المحدثين لابن حبان (1/86 – 87) تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى، سنة النشر، 1420هـ/2000م.

به من كتاب موثوق به، والأغلب أن الفقيه يروي الحديث بما يفهمه من المعنى، وأفهام الناس تختلف ولهذا نرى كثيرا من الفقهاء يتأولون الأحاديث بتأويلات مستبعدة جدا."[18]

وفي سبيل قطع مادة هذا الخلل العلمي، قام جمع من الأئمة المخلصين بعمل يقرب الهوة بين كل من الفقهاء والمحدثين، فألفوا كتبا اصطُلح على تسميتها ب "كتب أحاديث الأحكام" وهذا الاصطلاح خاص بالكتب التي اعتنت بذكر أحاديث الحلال والحرام، بالإضافة إلى كونها مرتبة على الأبواب الفقهية، لكنها مجردة من الأسانيد، ولعل الحافظ ابن السكن من أوائل من صنف في هذا النوع، وقد وسم كتابه بالصحيح المنتقى، وبالسنن الصحاح المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، "**لكنه كتاب محذوف الأسانيد، جعله أبوابا في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام ضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة**"[19]، ثم توالى هذا النوع من التأليف بين:

- مستوعب لأغلب الأحاديث: "كالأحكام الوسطى" للإمام عبد الحق الإشبيلي و"الإمام في معرفة أحاديث الأحكام" لابن دقيق العيد و"المنتقى من أخبار المصطفى" لابن تيمية الجد ...
- وبين مقتصر على ما صح عنده من الأحاديث: "كالعمدة في الأحكام" لعبد الغني المقدسي الذي ضمنه أحاديث الصحيحين؛
- وبين مختصر: من ذلك ما ذكره الإمام العراقي في مقدمة كتابه "تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد" "**فقد أردت أن أجمع لابني أبي زرعة مختصرا في أحاديث الأحكام، يكون متصل الأسانيد بالأئمة الأعلام فإنه يقبح بطالب الحديث بل بطالب العلم ألا يحفظ بإسناده عدة من الأخبار، ويستغني بها عن حمل الأسفار في الأسفار**"[20]، أو كبلوغ المرام من أحاديث الأحكام لابن حجر العسقلاني.

وقد جرد الأئمة الأحاديث من أسانيدها، واقتصروا على محل الشاهد، كما أفصح عن ذلك الإمام ابن عبد الهادي في كتابه المحرر في الحديث إذ يقول: **"وذكرت بعض من صحح الحديث أو ضعفه،**

---

18 . شرح علل الترمذي (836/2)، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ – 1987م.

19 . الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (ص:25)، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: 1345هـ)، المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة 1421هـ-2000م.

20 . تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد (ص: 3) لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: 806هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1404هـ/1984م

والكلام على بعض رواته من جرح أو تعديل، واجتهدت في اختصاره وتحرير ألفاظه، ورتبته على ترتيب بعض فقهاء زماننا ليسهل الكشف عنه"[21].

إلا أن هذه الكتب حوت عددا من الأحاديث التي طعن فيها العلماء من حيث استيفاؤها لشروط القبول، لذلك قام علماء الأمة ممن اصطفاهم الله لخدمة الدين، فمحصوا أسانيد تلك الأحاديث، وكان من هؤلاء العلماء أبو الحسن ابن القطان الذي تتبع الأحاديث الواردة في كتاب الأحكام للإشبيلي، يقول ابن القطان رحمه الله: " **فلذلك لا تجد أحدا ينتمي إلى نوع من أنواع العلوم الشرعية، إلا والكتاب المذكور عنده، أو نفسه متعلقة به، قد حداهم حسن تأليفه إلى الإكباب عليه وإيثاره وخاصة من لا يشارك في طلبه بشيء من النظر في علم الحديث، من فقهاء، ومتكلمين، وأصوليين، فإنهم الذين قد قنعوا به، ولم يبتغوا سواه.**"[22]

---

21 . المحرر في الحديث، (ص: 79) لشمس الدين محمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: 744هـ)، المحققون: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، الناشر: دار المعرفة – لبنان / بيروت، الطبعة: الثالثة، 1421هـ – 2000م

22 . بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (7/2) لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: 628هـ)، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى، 1418هـ-1997م

هذا الكتاب منشور في